

﴿ لا تحزن ان الله معنا ﴾ قال البيضاوى روى ان المشركين طلعوا فوق الغار فاشفق ابو بكر على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام ما ظنك بأثنين الله تعالى ثالثهما فاعياهم الله تعالى فلم يرؤه بشكل بان كون المراد من الصحاح هذا ابابكر ليس بقطعى والكفر يقتضى القطعية اذ انكار ما يكون ظنى الالة ليس بكفر الا ان يدعى الاجماع على ارادة ذلك منه ﴿ وفى الظهيرية ﴾ لظهير الدين المرغينانى ﴿ ومن انكر امامة ابى بكر الصديق ﴾ رضى الله تعالى عنه ﴿ فهو كافر فى الصحيح ﴾ قبل لاجماع الامة على ذلك من غير خلاف احد يعتد به وقيل النسبة الامة الى الضلالة والامة لا تجتمع على الضلالة لحدوث لا تجتمع امتى على الضلالة بشكل على الاول بان الكفر انما هو فى الاجماع الذى وقع فى الشرعيات وهذا كالا لاجماع فى الامور العادية ولو سلم فسند القياس على امامته فى الصلاة نصا وقرر ايضا بعدم الكفر فى الاجماع الذى سنده القياس فاعلم ان فى اقرار منكر الاجماع القطعى ثلاثة مذاهب كفر مطلقا وهو مذهب اصحابنا ليس بكفر مطلقا وكفر ان فى نحو العبادات الخمس فى كونه من الضروريات الدينية وعدمه فى غيرها قيل هو مذهب المحققين فتأمل وبشكل على الثانى بان انكار الحديث انما يكون كفرا ان متواترا وتواتر هذا الحديث ممنوع الا ان يحمل الانكار على ما بعد اقرار حديثه ولا شك ان هذا احتمال ولا كفر مع الاحتمال ﴿ وكذلك من انكر خلافة عمر فى اصح الاقوال ﴾ قبل لانكار الاجماع القطعى ايضا يرد عليه بما ذكر آنفا مع عدم الاندفاع بدفع ما ذكر آنفا فافهم لا يخفى انه ان اتحد حكمهما فى الكفر والاصحية فالاولى جمعهما اذ الفصل الواحد اولى من الفصلين ﴿ انتهى ﴾ ثم لا يخفى ان نقل المصنف هنا هذه الاخبار والآثار واقوال الفقهاء لاجل اثبات مدعاء من قوله هذا قدح فى افضل الاولياء الى آخره فاذا تظننت وجدت عدم تمامية التقريب فى بعضها وعدم التقريب اصلا فى بعضها نعم يمكن التقريب لكن بتأويل خفى يظهر بالتأمل وامامنا كخلافة عثمان وعلى فبتدع رضى الله تعالى عنهما وعن جميع اصحاب نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم * تذييل * للمسائل المختلفة بين امامى اهل السنة كثرهم الله تعالى علم الهدى الشيخ ابى منصور الماتريدى والشيخ ابى الحسن الاشعري رحمهما الله تعالى على ما جمع بعض العلماء فى رسالة مخصوصة وبعض الاساتذة فى بعض كتبه مع بعض آخر عن بعض الكتب قال جمهور الماتريدية (١) معرفة الله واجب عقلا لا شرعا (٢) وانه تعالى لو لم يبعث للناس رسولا لوجب عليهم معرفته تعالى (٣) وانه يعرف الصانع بصفاته حق المعرفة (٤) وان الوجود والوجوب عين الذات فى التحقيق (٥) وان حسن بعض الامور وقبحه يدرك بالعقل (٦) وان صفات الافعال كلها راجعة الى صفة ذاتية حقيقية هى التكوين وهو مبدأ الاخراج من العدم الى الوجود فالفعلية كالذاتية صفة حقيقية لاعتبارية قديمة قائمة بذاته تعالى (٧) وكل صفة ذاتية اوفعية

لا تحزن ان الله معنا) وما كان معه فى الغار الا الصديق بالاجماع فالمنكر اصحبه مكذب لله تعالى وذلك كفر (وفى) كتاب الفتاوى (الظهيرية) بفتح الظاء وكسر الهاء (ومن انكر امامة) اى خلافة (ابى بكر الصديق فهو كافر) لنسبة الامة الى الضلال (فى) القول (الصحيح) وكذلك) ككفر من ذكر كفر (من انكر خلافة عمر فى اصح الاقوال انتهى)

واجبة الوجود ليست بممكنة (٨) وان صفات الافعال في نحو الخالق الباري
الرازق لها اسماء غير القدرة بلا رجوع اليها بل الى التكوين (٩) وان التكوين ليس
عين الميكون (١٠) وان البقاء ليس صفة زائدة (١١) وان السمع والبصر صفتان
غير العلم بالسموع والمبصر (١٢) وان ادراك المشموم والمذوق والملبوس ليس صفة
غير العلم في شأنه تعالى (١٣) وان افعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح (١٤) وان
الارادة لا تستلزم الرضى والمحبة (١٥) الله متكلم في الازل لا متكلم في الازل
(١٦) وان بعض القرآن اعظم من بعض (١٧) وانه لا يتعلق الخطاب الازل بالمعدوم
(١٨) وان وجود الاشياء بالايحاء لا بخطاب كن وعن اليزدوى هو بالخطاب والايحاء
معا (١٩) وان الايمان لا يزيد ولا ينقص وهو الامام الحرمين ايضا (٢٠) وان
الاستثناء في الايمان لا يجوز حالا واستقبالا (٢١) وان الشق في الحال قد يسعد
وبالعكس (٢٢) وانه وان جاز تعلق الرؤية بكل موجود الا انه لا يجوز تعلق السماع
بكل موجود (٢٣) وان موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام لم يسمع الكلام
النفسى بل سمع كلاما مؤلفا من الحروف والاصوات (٢٤) وانه لا يجوز التكليف
بما لا يطاق (٢٥) وانه لا يجوز تعذيب المطيع وتعيم الكافر عقلا لمخالفة الحكمة
ووضع الشيء في غير موضعه وكذا تخليد المؤمن في النار وتخليد الكافر في الجنة
(٢٦) وانه تعالى لا يرى في المنام وان ذهب اكثر الحنفية الى خلافها بل اولوا كلام
الشيخ (٢٧) وانه ليس الرؤيا خيالا باطلا بل نوع مشاهدة للروح تحقيقية او بمثاله
(٢٨) وان الاستطاعة التي يعمل بها العبد الطاعة هي بعينها الاستطاعة التي يعمل بها
المعصية على ان تكون القدرة الواحدة صالحة للضدين على سبيل البذل (٢٩) وان
العلم الواحد منا يتعلق بمعلومين او اكثر (٣٠) وان الانبياء عليهم السلام بعدموتهم
ايضا انبياء حقيقة (٣١) وانه يجوز ان يعمل صلى الله تعالى عليه وسلم في الاحكام
الشرعية بالوحى او الرأى او الاجتهاد وان اختلف في تفصيله (٣٢) وان ايمان
المقلد صحيح وان كان عاصيا بترك الاستدلال (٣٣) وانه لا يلزم في الايمان الاستدلال الى الدليل
العقلى على جميع المسائل الاعتقادية بل يكفي الابتناء على قول الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم لكن في نوع تأمل (٣٤) وانه ليس الاسم غير المسمى بل عينه (٣٥) وان الحكمة ماله عاقبة
حسنة والسفاهة على ضده لا ما وقع على قصد فاعله وضده ولا ما فيه منفعة للفاعل
اولعيره وضده (٣٦) وفعل العبد يسمى كسبا لا خلقا اقول فيه نظر ايضا (٣٧)
وفعل الله تعالى يسمى خلقا لا كسبا فهو ايضا كما ترى (٣٨) واسم الفعل يشملهما
على سبيل بلا ان يكون حقيقة في خلق الله وبجازا في كسب العبد (٣٩) وان ما وقع
بغير آلة فخلق وبلا آلة فكسب * وقيل ما يجوز تفرد القادر به فخلق وما لا فكسب
(٤٠) وان احساس الشيء باحدى الحواس ليس علمه بل هو آلة له (٤١) وان الذكورة
شرط البوّة (٤٢) وان ما حصل من الالم عقيب الضرب ومن الانكسار عقيب

الكسر ليس بفعل العبد لاستحالة اكتساب ما ليس بقاتم في محل قدرته (٤٣) وان افادة النظر الصحيح بمجموع الكسب والخلق لا بالخلق فقط (٤٤) وان قدرة العبد مؤثرة في فعله لان له قدرة غير مؤثرة (٤٥) وان العلل والاسباب مثل القوى والطبائع مؤثرة حقيقية لاعادية فيما يبدو منها من الآثار (٤٦) وانه يجوز ان يقع مقدور واحد بين قدرة قادرين كما هو مذهب بعض الاشعرية ايضا (٤٧) وان الارواح ليست بجسم ولا جسماني بل هي امور مجردة عن المادة (٤٨) وانه يعرف بعض الاحكام قبل البعثة بخلق الله تعالى العلم به اما بلا كسب كوجوب نصديق النبي وحرمة الكذب الضار واماع الكسب بالنظر وترتيب المقدمات وقد لا يعرف الا بالكتاب والسنة (٤٩) وان صفاته تعالى باقية ببقاء هونفس تلك الصفة (٥٠) وان المماثلة لا تكون الا بالشاركة في جميع الاوصاف (٥١) وان المماثلة جنس يشتمل على انواعه من المشابهة والمضاهاة والمساواة واطلاق اسم الجنس على كل نوع من انواعه جائز فيه كلام (٥٢) تأول التشابهات اجالا ويفوض تفصيلها الى الله تعالى (٥٣) وان حكم التشابهات انقطاع رجاء معرفة المراد منها في هذه الدار (٥٤) وان الفضاء والقدر غير الارادة الازلية (٥٥) وانهم حكموا بكفر من يقول النبي يعلم الغيب (٥٦) وانه ليس كل مجتهد مصيبا والحق واحد (٥٧) وان الدليل اللفظي قديفيد اليقين ان توارد على معنى واحد عند عدم صارف (٥٨) وان المحبة بمعنى الاستحسان لامطلق الارادة فلا تتعلق بغير الطاعة (٥٩) وانه ينم الكافر في الدنيا (٦٠) وانه لا يكلف الكافر باداء العبادات (٦١) وان الانبياء معصومون من الصغار عدا ومن الكبار مطلقا (٦٢) وانه يصح امامة المفضول (٦٣) وان الموت فساد بنية الحيوان لاعدم الحياة عما من شانه او عرض بخلقه الله تعالى فيه (٦٤) وان الاعراض لاتعاد (٦٥) وان توبة اليأس مقبولة (٦٦) وانه لا يجوز نسخ ما لا يقبل حسنه اوفيه السقوط كوجوب الايمان وحرمة الكفر (٦٧) وان الحسن والقبح مدلول الامر والنهي فيما يدرك عقلا وعند البعض مطلقا للحكمة الامر والنهي (٦٨) وان الاقرار جزء الايمان وان شرطا عند بعضهم كالا شاعرة (٦٩) وان بلغ في شاق الجبل ولم تصل اليه الدعوة يجب عليه الايمان بالصانع في مدة الاستدلال دون الاعمال بحسب وجوده ووحدته واتصافه بما يليق به من العلم والقدرة والارادة وكونه محدث العالم وتزيهه عما لا يليق به (٧٠) وان العقل له مدخل في ادراك بعض الشرعيات وان لم يكن له ذلك في حق الحكم (٧١) وانهم اثبتوا الحال كافي التوضيح (٧٢) وان ارسال الرسل واجب بمعنى لياقة الحكمة فقيل فتزاع لفظا (٧٣) والاستطاعة مع الفعل اقول فيه شئ يظهر بالرجوع الى شرح العقائد نعم قديسب ذلك الى بعض الاشاعرة خلافا لجمهور الاشاعرة في جميع ذلك هذا ما يحضر لنا من كتبهم وان كان زائدا عليه في نفسه وكان بعض ما ذكر راجعا الى بعض آخروا لله اعلم بحقيقة الحال

* تدبيل * لاعلمنا ان نشير الى اقوال الفلاسفة المخالفة لشرع اجابا ايضا
 لان يحترز عنها لكثرة اختلاطهم في الشرعيات قالوا (١) انه تعالى يتصف
 بالذات العقلية (٢) وانه موجب بالذات بمعنى قدرته وادته ان شاء فعل وان
 لم يشاء لم يفعل لا بمعنى يصح الفعل والترك (٣) وان الجسم مركب من الهوى
 والصورة لامن الاجزاء الفردة (٤) وانه يستحيل وجود الجزء الذين لا يتجزى
 (٥) وان الافلاك قديمة بهيولائها وصورها النوعية نوعا وشخصا (٦) وان العناصر
 قديمة بهيولائها وصورها النوعية جنسا لانوعا ولا شخصا (٧) وان بطلان
 التسلسل مخصوص بالاشياء الموجودة المرتبة المجتمعة في الوجود لانه محال مطلقا
 (٨) وان السبق منحصرا في خمس لاسدس (٩) لاعالم وراء العالم (١٠) والخلاء
 محال (١١) والمكان ليس ببعد موهوم بل هو السطح الباطن من الحاوي المماس
 للسطح الظاهر من المحوى (١٢) والوجود الذهني ثابت (١٣) والمقولات العشر
 موجودات خارجية نوعا او شخصا على اختلافهم (١٤) والمجردات ثابتة (١٥)
 وحقيقة الانسان امر مجرد يتعلق به تعلق التدبير والنصرف (١٦) والجواهر
 خمسة الهوى والصورة والجسم المركب منهما والعقول والنفوس (١٧) والجن
 والسيطين والملائكة ايمت بشابة لا بمفارقة النفوس الخسيرة والشريرة
 عن ابدانهم (١٨) وان الوجود عين الذات في الواجب زائد في الممكن لانه
 زائد في الكلى (١٩) وان اعادة المدموم بعينه تمتنع (٢٠) والحادث مقتدر الى
 مادة ومدة (٢١) والخيثر الجسماني ليس بممكن (٢٢) والمعاد روحاني فقط
 (٢٣) وقيام العرض بالعرض جائز (٢٤) والجواهر لا يقتضى التحيز (٢٥)
 وان الاجساد البسيطة الطباع متصلة واحدة كلهم عند الحس (٢٦) وانه يشترط
 في الثبوت الاعراض والاحوال المكتسبة بالرياضات والمجاهدات في الخلوات
 والانقطاعات والاستعداد الذاتي من صفاء الجوهر وذكاء الفطرة (٢٧) وان المقادير
 اى الجسم التعليمي والسطح والخط امور زائدة على الجسمية (٢٨) والحوادث التى
 لا اول لها ثابتة (٢٩) وحياته تعالى صحة اتصافه بالمعلم فهو حى لحياته (٣٠)
 وكونه سميا وبصيرا هو عامه تعالى بالسموعات والبصرات (٣١) والحواس
 الباطنة ثابتة فى الحيوان (٣٢) والقضاء عبارة عن علمه تعالى بما ينبغي سموا
 بالعبادة (٣٣) والقدر عبارة عن خروج الموجودات الى الوجود العيني بسببها
 على الوجه الذى تقرر فى القضاء (٣٤) والالواح المحفوظ هو العقل الفعال او نفس
 الفلك الاعظم (٣٥) والمعلم حصول صورة الشئ فى العقل (٣٦) وان حصول
 الضروريات فيما يتوقف على التوجه والاحساس وغيرها (٣٧) والحوادث
 الارضية مستندة الى الاوضاع الفلكية (٣٨) وحصول العلم عقيب النظر
 الصحيح اعدادى فالنظر بعد الذهن والنتيجة تقيض عليه (٣٩) وان التعين امر وجودى

﴿ الفصل الثاني ﴾ من الفصول الثلاثة (في العلوم المقصودة لغيرها) وهو علم الاعمال الظاهرة والاحوال الباطنة * خرج به المقصود لذاته وهو علم العقائد وقد سبق ﴿ ٣١٨ ﴾ ومن المقصود لغيره لانه مقصود

(٤٠) والسبب المحوج في الممكن الى العلة هو الامكان للاحداث (٤١) وان الوحدة والكثرة امران موجودان (٤٢) ومعنى الجوهر ماهيه اذا وجدت كانت لافي موضوع (٤٣) والعرض ماهيه اذا وجدت كانت في موضوع (٤٤) والموجودات في المقولات العشر (٤٥) والامكان صفة وجودية (٤٦) والواحد من كل الوجوه لا يصدر منه اكثر من واحد (٤٧) وعدم العلة علة لعدم المعلول (٤٨) وكل من الوجود والعدم يحتاج الى علة مرجحة (٤٩) ويجب الابصار عند سلامة الحاسة بشروطه وكذا سائرهما والاعراض النسبية كلها موجودات خارجية (٥٠) وصفاته تعالى عين ذاته (٥١) وان المؤثر في فعل العبد قدرة العبد بالايجاب وامتناع التخلف (٥٢) وانه تعالى لا يعلم الجزئيات بل يعلم الكلديات (٥٣) والنفس لا تدرك الجزئيات المادية بالذات (٥٤) وان الحيوان اجلا طبيعيا عند تحلل الرطوبة وانطفاء الحرارة الغريزيتين واجلا احتراميا بحسب الآفات والامراض (٥٥) ورسول الملائكة افضل من رسول البشر بل الملائكة مطلقا افضل من البشر مطلعا (٥٦) وانه تعالى لا يعلم ذاته وقال بعضهم لا يعلم غيره فقط وقال بعضهم لا يعلم غير المتناهي (٥٧) والحرق والالتهام للفلك تمتع (٥٨) وانه لم يصدر من الله غير العقل الاول (٥٩) وانه يجوز قيام العرض بالعرض (٦٠) وان الابعاد غير متناهية (٦١) وان الوجود مشترك معنوي بين الموجودات (٦٢) وان الوجود واحد في جميع الموجودات وغيرها قال الغزالي في منقذ الضلال مجموع ما غلطوا فيه راجع الى عشرين اصلا يجب التكفير في ثلاثة والتبديع في سبعة عشر ولا بطلان مذهبهم صفنا التهاافت وتلك الثلاثة انكار الحشر الجسماني ونفي علم الجزئيات عن الله تعالى وقولهم يقدم العالم وقد يؤول الدواني محتجا بالغير تخلصا عن الكفر والله تعالى اعلم

﴿ الفصل الثاني ﴾

من الفصول الثلاثة للباب الثاني من ابواب الكتاب الثلاثة ﴿ في العلوم المقصودة لغيرها ﴾ يعني لا يكون المقصود منه هو نفسه كالاتقادات بل يكون المقصود من معرفته غيره كالفقه ﴿ وهي ثلاثة انواع ﴾ مأمورها ومنه عنها ومندوب اليها النوع الاول في المأمورها ﴿ بالامر الايجابي الذي هو حقيقة الامر ﴾ وهو صنفان الصنف الاول في ﴿ العلوم التي هي ﴾ فروض العين ﴿ يعني تفرض على اعيان كل واحد فاذا علم البعض لا يستقط عن الباقي ﴾ لعل المراد من الفرض ما يشمل الواجب ايضا على طريق عموم المجاز * ثم اعلم ان الفرض ما يكون فعله اولي من تركه مع منعه بدليل قطعي * والواجب ما يكون فعله اولي من تركه ايضا لكن كان منعه بدليل ظني فالاول لازم علما وعلا حتى يكفر جاحده * والثاني لازم علما فلا يكفر جاحده بل يفسق

للمعمل به وآلات الحديث والتفسير لانها وسيلة لفقههما * ثم لما فرغ من العلوم المقصودة لذاتها في الشريعة المحمدية وهي الاعتقادات شرع في بيان العلوم المقصودة لغيرها وهي ثلاثة انواع لانها اماما مأمورها عينيا وكفاية او منهي عنها او مندوب اليها ولا يتصور الاباحة لان العلم من حيث هو هو حسن ومندوب وكونه مأمورا به او منهيا عنه شيء من العوارض المتقضية لذلك فلذلك لم يذكر الاباحة كافي حاشية خواجه زاده (وهي ثلاثة انواع) علوم (مأمورها) اي بتعليمها (وعلوم) (منهى عنها) ولكمال المقابلة بينهما قدمه على (و) علوم (مندوب اليها) ولم يذكر الاباحة لما سبق انها غير مقصودة في العلم لانه من حيث هو هو حسن ومندوب اليه وكونه منهيا عنه شيء من الاعراض المتقضية لذلك الخ (النوع الاول) من الانواع الثلاثة (في) العلوم (المأمورها وهو)

ذكر الضمير لقوله (صنفان) ولما كان مرجع الضمير المحلى بالوصول صادقا على الواحد وما فوقه (ان) صح الاخبار عن العائد اليه بالثني (الصنف الاول في فروض العين) التي لا عذر لاحد من المكلفين عن التخلف عن علمها